



بإشراف الشيخ أبي الحسن علي الرملي

تفريغ دروس (اختصار علوم الحديث)

شرح الشيخ (علي الرملي) حفظه الله

المستوى الثاني

الدرس رقم (10)

التاريخ: الجمعة: 29/ذو الحجة/1440 هـ

30/أغسطس (آب)/2019 م

النوع الثاني: الحسن

قال المؤلف رحمه الله: (النوع الثاني: الحسن)

الحسن في اللغة؛ هو ضد القبيح، حسن؛ بمعنى جميل. وأما في الاصطلاح فسيأتي تعريفه من كلام المؤلف رحمه الله.

هل يحتج بالحديث الحسن؟

قال: (وهو في الاحتجاج به كالصحيح عند الجمهور)

قبل أن يعرف المؤلف الحسن بدأ بذكر حكمه؛ هل يُحتج به أم لا؟

قال: يُحتج بالحديث الحسن عند جمهور أهل العلم.

وعندما يقال: (عند الجمهور)؛ فمعنى ذلك أن هناك من خالف ولا يحتج بالحديث الحسن كما يحتج

بالحديث الصحيح، إذن يحتج بعض أهل العلم بالحديث الصحيح ولا يحتجون بالحديث الحسن.

لكن هذا خلاف ما عليه جمهور أهل العلم؛ هذا ما نقله ابن الصلاح في هذا الموطن؛ أن الجمهور

يحتجون بالحسن.

وأما الحافظ ابن حجر؛ فنقل عن المصنف وغير واحد من أهل العلم: أنهم نقلوا الاتفاق على أن الحديث

الحسن يحتج به كما يحتج بالصحيح، فكيف يكون المؤلف نفسه مرة يقول بالاتفاق، ومرة ينقل

الخلاف؟

والذي يظهر أن الاتفاق حصل على الاحتجاج بالحديث الحسن لذاته، والخلاف حصل في الحديث

الحسن لغيره، والجمهور يحتجون بالحديث الحسن لغيره.

هذه طريقة التوفيق بين كلام العلماء.

إذن خلاصة القول و كما سيأتي معنا إن شاء الله :

أن الحديث الحسن ينقسم إلى قسمين: حسن لذاته وحسن لغيره- وسيأتي تفصيل القول في التعريفات إن شاء الله، لكن نعرف الآن مبدئياً-: أن الحسن لذاته قد اتفق العلماء على الاحتجاج به كما يحتجون بالحديث الصحيح، وأما الحديث الحسن لغيره ففيه خلاف في الاحتجاج به؛ والجمهور على الاحتجاج به؛ وهو الصحيح كما سيأتي إن شاء الله ذكر الأدلة.

السبب في صعوبة التعبير عن الحديث الحسن وضبطه

قال: (وهذا النوع)

أي: الحسن

قال: (لما كان وسطاً بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر، لا في نفس الأمر؛ عَسَرَ التَّعْبِيرُ عَنْهُ وَضَبَطَهُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَمْرٌ نِسْبِيٌّ، شَيْءٌ يَتَّقَدِّحُ عِنْدَ الْحَافِظِ، رُبَّمَا تَقْصُرُ عِبَارَتُهُ عَنْهُ)

يقول المؤلف هنا: هذا النوع؛ وهو الحسن؛ يأتي عند المحدثين في درجة هي ما بين الصحيح والضعيف في نظر المحدث الذي يريد أن يحكم على الحديث، فهذا النوع يتجاوزه نوع الصحيح ونوع الضعيف، فهو يكون بين بين، فتجد اختلافات العلماء في هذا النوع كثيرة، فالبعض مثلاً تجده يحكم على الحديث بالصحة والبعض يحكم عليه بالضعف والبعض يقول هو حسن؛ لأنه جاء في موقف تردد؛ قريب من الصحيح وقريب من الضعيف؛ يعني متأرجحاً؛ لذلك فالحفاظ عندما يحكمون عليه يختلفون فيه اختلافات كثيرة؛ فبعضهم يصححه وبعضهم يضعفه وبعضهم يقول هذا حديث حسن؛ هذا في نظر المحدث، لا في حقيقة الأمر؛ أي: لا في نفس الأمر؛ إذ إنه في حقيقة الأمر إما ثابت أو غير ثابت فقط، لكن بالنسبة للمحدث عندما يريد أن يحكم عليه باجتهاده؛ فرمما اجتهاده يؤدي إلى أنه صحيح أو أنه ضعيف أو أنه في درجة وسطى؛ هذا معنى كلام المؤلف .

قال (وذلك لأنه أمر نسبي)؛ يعني يختلف بالنسبة لزيد عنه بالنسبة لعمرو؛ فزيد يجعله صحيحاً، عمرو يجعله ضعيفاً، خالد يجعل متوسطاً؛ أمر يختلف بحسب اجتهاد الشخص.

عندما يقول لك هذا أمر نسبي؛ يعني يختلف بالنسبة لشخص عن شخص آخر.

قال: (وذلك لأنه أمر نسبي، شيء يتقدح عند الحافظ) أي؛ عندما ينظر الحافظ في أحوال الرواة

ويتبع ويجهد؛ ينقدح في نفسه أن هذا الحديث لا ينبغي أن يكون لا صحيحاً ولا ضعيفاً؛ بل ينبغي أن يكون في درجة متوسطة.

قال: **(ربما تقصر عبارته عنه)**؛ أي لا يستطيع أن يعبر عن مراده في هذا الحديث، وهذا يُعْرَفُ وَيُتَّقَنُ بالممارسة.

ومراد المؤلف: أنه عسيرُ التعبير عنه وضبطه عند كثير من أهل هذه الصناعة؛ لأنه أمر نسبي؛ وسط ما بين الضعيف والصحيح؛ فصار صعباً جداً أن يعبروا عن تعريف جامع مانع للحسن؛ فصار عندهم إشكال كبير؛ كيف يأتون بتعريف يجمع لك صفات الحسن ويضبطها من غير إخلال؟.

قال: **(وقد تجشم كثير منهم حده)**

يعني: قد تكلف كثير من العلماء أن يقفوا على تعريف ضابط للحسن، لكن الأمر عسيرٌ كما قال المؤلف؛ صعب؛ فيقول المؤلف هنا: عندنا صعوبة في الوصول إلى تعريف يكون جامعاً مانعاً للحسن ويجمع جميع أوصاف الحسن ويخرج كل ما ليس بحسن، قال: لكن مع ذلك قد تكلف بعض علماء الحديث وذكروا تعاريفاً للحسن.

مذاهب في تعريف الحسن:

أولاً: تعريف الخطابي والانتقاد عليه:

قال: **(فقال الخطابي: هو ما عُرِفَ مَخْرَجُهُ واشتهر رجاله).**

قال: **وعليه مدارُّ أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء)**

هذا التعريف الأول للحسن؛ وهو تعريف الخطابي؛ قال: **(هو ما عُرِفَ مَخْرَجُهُ)**،

والمخرج: هو الموضع الذي خرج منه الحديث، يعني بعض الأحاديث تجدها تدور على الشاميين أو على الكوفيين أو على المدنيين، فإذا عرفنا أن الحديث خرج من الشام؛ قالوا عُرِفَ مخرجه، فمعنى عُرِفَ مخرجه أن يكون من رواية راوٍ قد اشتهر برواية حديث أهل بلده؛ كقتادة بصري ومشهور برواية حديث البصريين، فإذا جاء الحديث من طريق قتادة؛ فيقال حديث عُرِفَ مخرجه، وكأبي إسحاق السبيعي مشهور برواية حديث الكوفيين، والزهري مشهور برواية حديث المدنيين، وعطاء مشهور

برواية حديث المكيين؛ وهكذا .

هذا معنى معرفة المخرج .

قال: **(واشتهر رجاله)**

أي: اشتهروا عند أهل الحديث برواية حديث أهل بلدهم، وأنهم عدول، وأنهم متوسطو الضبط. لكن هذا كله غير مفصل في التعريف؛ فإنه قال: **(واشتهر رجاله)** وسكت؛ فماذا اشتهروا؟ هل بمجرد الرواية؟ هذا لا يكفي، فليكون الأمر صحيحاً؛ لا بد أن يكونوا مشهورين بالعدالة والضبط الذي هو غير تام كما سيأتي إن شاء الله.

لكن هذا أيضاً منتقد على التعريف؛ فليس فيه تفصيل التعاريف؛ وسيأتي إن شاء الله.

قال: **(وعليه مدار أكثر الحديث)**

يعني أكثر الأحاديث التي يُحْتَجُّ بها هي من قبيل الحسان.

قال: **(وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء)**

يعني عامة الفقهاء يستعملونه؛ يعملون به، وأكثر العلماء يحتجون به.

قال ابن كثير رحمه الله بعد أن ذكر ملخص ما ذكره ابن الصلاح؛

قال: **(قلت: فإن كان المعرف هو قوله: ما عُرف مخرجه واشتهر رجاله؛ فالحديث الصحيح كذلك؛ بل**

والضعيف)

هنا ينتقد ابن كثير تعريف الخطابي.

ومعنى كلام ابن كثير: إذا كان الحد ينطبق فقط على ما عُرف مخرجه واشتهر رجاله؛ فنقول لك:

طيب ما الفرق بينه وبين الحديث الصحيح والحديث الضعيف؟

فقولك: **(ما عُرف مخرجه)**؛ فالحديث الصحيح أيضاً يعرف مخرجه؛ فإذا رواه قتادة عُرف مخرجه، وإذا

رواه الزهري عرف مخرجه؛ وهؤلاء أئمة.

وقولك: **(واشتهر رجاله)**: كذلك الحديث الصحيح يكون رجاله مشهورون، بل وربما الضعيف كذلك؛

ربما يكون الراوي ضعيفاً ومشهوراً في نفس الوقت؛ بل لعله يكون أكثر شهرة من بعض رجال

الصحيح؛ هذا المقصود بالشهرة؛ المعرفة والإكثار من رواية الحديث؛ فيشتهر الراوي بطلب الحديث.

إذن ليس عندنا في التعريف شيء يخرج الصحيح والضعيف عنه؛ فهذا التعريف يمكن أن يشمل

الصحيح والضعيف والحسن؛ إذن لا يصلح أن يكون تعريفاً للحسن؛ هذا معنى كلام ابن كثير.

قال ابن كثير: **(وإن كان بقية الكلام من تمام الحدّ)** يعني إذا كان بقية الكلام الذي هو: **(وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء)**؛ إن كان هذا الكلام من تمام التعريف وداخلاً فيه وليس شرحاً؛ قال: **(فليس هذا الذي ذكره مسلماً له؛ أن أكثر الحديث من قبيل الحسان! ولا هو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء)**

إذن نحن لسنا مسلمين له بهذا الكلام؛ لأنه يقول: **(أن أكثر الحديث من قبيل الحسان)**؛ بل كثير جداً من الأحاديث هي ضعيفة، وكثير منها صحيحة، فإذا أردت أن تنظر إلى الضعيف؛ فالضعيف أكثر من الحسن بكثير، والصحيح أيضاً كثير جداً. كذلك انتقدوا عليه تركه لذكر: عدم الشذوذ وعدم العلة؛ فلم يقل: أن لا يكون شاذاً ولا معللاً؛ وهما شرطان معتبران في الحديث الحسن.

وقال الذهبي رحمه الله⁽¹⁾؛ منتقداً لهذا التعريف: **(وهذه عبارة ليست على صناعة الحدود والتعريفات؛ إذ الصحيح ينطبق ذلك عليه أيضاً؛ لكن مراده مما لم يبلغ درجة الصحيح) أي: ما هكذا طريقة وضع التعريف؛ قال: لكن مراد الخطابي: مما لم يبلغ درجة الصحيح. لكن لفظ الخطابي لا يدل على ذلك؛ لذلك انتقدوه. إذن هذا التعريف لا يصلح أن يكون تعريفاً للحسن؛ هذه خلاصة الكلام.**

ثانياً: تعريف الترمذي للحسن، والانتقادات عليه:

قال: **(قال ابن الصلاح: وروينا عن الترمذي أنه يريد بالحسن: أن لا يكون في إسناده من يئتهم بالكذب، ولا يكون حديثاً شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك)** هذا ليس تعريفاً؛ ولكنه وضع شروطاً للحسن عند الترمذي. عندما تحدث الترمذي عن الحسن بين ما مراده به؛ فقال: أن لا يكون في إسناده من يئتهم بالكذب، يعني يريد بذلك أن يكون راويه ضعيفاً؛ لكنه لا يصل إلى حد أن يكون كذاباً؛ فيكون ضعفه خفيفاً

¹ - "الموقظة" (ص 26)

وليس ضعفاً شديداً، فلا يكون راويه من أصحاب الحديث الصحيح، ولا يكون ضعفه بحيث يوصف بأنه متهم بالكذب.

كذلك لا يكون حديثاً شاذاً؛ وهذا واضح.

وأن يروى من غير وجه نحو ذلك؛ يعني له أكثر من طريق؛ جاء بأكثر من إسناد وليس بإسناد واحد، وسيأتي تفصيل هذه المسألة إن شاء الله.

والترمذي هنا وضع شروطاً يبين بها مراده من الحسن عنده.

قال ابن كثير: **(وهذا إذا كان قد روي عن الترمذي أنه قاله؛ ففي أي كتاب له قاله؟ وأين إسناده عنه؟)**

يعني: يطالب ابن كثير هنا بالدليل على أن الترمذي قال هذا الكلام؛ يقول: من أين لكم هذا الكلام؟ كيف نقلتموه عن الترمذي؟ وفي أي كتاب له قاله؟

فالظاهر أن ابن كثير لم يقف على هذا الكلام؛ فيقول وأين إسناده عنه؟

أي: إما أنك نقلته عن كتاب؛ فأين الكتاب؟ أو أنك نقلته بإسنادٍ فأين إسناده؟ أو أن تكون قد فهمت عن الترمذي فهماً هذا المعنى؛ فقال:

(وإن كان فهم من اصطلاحه في كتابه الجامع)

كتاب الجامع يعني السنن، سنن الترمذي.

قال: **(فليس ذلك بصحيح)**

يعني: ابن كثير لا يسلّم بهذا الاستقراء؛ فيريد أنه ربما يكون قد فهم على الترمذي هذه الشروط من خلال استقراءه لكتابه الجامع؛ فنحن لا نسلم لك بهذا.

قال: **(فإنه يقول في كثير من الأحاديث: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه)**

راجع كلام الترمذي لتعرف أين الإشكال؛

قال الترمذي: **(ويروى من غير وجه نحو ذلك)**؛ إذن يكون له إسنادان فأكثر.

لكن في المثال الذي ذكره ابن كثير؛ قال: يقول الترمذي في كثير من الأحاديث: **(هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه)**؛ إذن ليس له إلا إسناد واحد.

إذن فكيف تقول بأن الترمذي يريد بالحسن هذا المعنى؟

إذن يوجد تناقض؛ هذا مراد ابن كثير.

طبعاً ابن كثير هنا هو المخطئ؛ لأن كلام الترمذي هذا موجود في آخر كتابه "العلل الصغير"⁽¹⁾؛ فالترمذي كتابان؛ كتاب كبير اسمه "العلل الكبير"؛ وهذا يُكثر فيه من النقل عن الإمام البخاري في العلل، وكتاب صغير وهو "العلل الصغير"؛ وهذا موجود في آخر كتاب السنن له، مطبوع هناك في الأصل؛ لكنه طُبع مستقلاً وشرحه ابن رجب؛ وهو الذي سنقرأ من شرحه بعض قواعد العلل إن شاء الله بعد أن ننتهي من البرنامج المتسلسل في علم الحديث. الشاهد؛ أن الترمذي ذكر هذا الكلام في كتابه "العلل الصغير"؛ إذن فهو موجود في كتابه؛ لكن ابن كثير لم يقف عليه.

سبحان الله؛ وفوق كل ذي علم عليم؛ مهما بلغ الإنسان من العلم لا يغتر بنفسه؛ هذا ابن كثير حافظ؛ لكن انظر كيف فاتته هذه المسألة الصغيرة؛ ولم يقف عليها.

بارك الله فيكم ليس عندنا عالم يعلم كل شيء؛ هذا مستحيل؛ العالم يعلم ويجهل هو بشر، لانغلوا في أحد؛ هو بشر يخطئ ويصيب، يعلم ويجهل؛ وليس في هذا استنقاص من حقه أبداً؛ بل هذا مقتضى البشرية، فكونه بشراً؛ إذن هو يعلم ويجهل، كونه بشراً إذن هو يصيب ويخطئ؛ هذا معنى أن يكون بشراً ليس هناك استنقاص في الأمر ولا يجوز الغلو في أهل العلم ويقال العالم لا يخطئ - أعوذ بالله هذا غلو شديد -؛ نحب العلماء ونحترمهم ونعرف لهم قدرهم وإذا أخطأوا لا نتجاوز ونسيء الأدب معهم؛ لكن في نفس الوقت لا نتعصب لهم، ونعرض ما قالوه على الكتاب والسنة وفهم السلف الصالح رضي الله عنهم؛ فإن خالفوه؛ قلنا معذرة جزاكم الله خيراً لكن أتم أخطأتم في هذا، وإن أصابوا قلنا جزاكم الله خيراً؛ الأمر سهل؛ فلا إفراط ولا تفريط.

وهذا ابن كثير رحمه الله نقول له: جزاك الله خيراً؛ قد فاتتك هذه المسألة وأخطأت فيها؛ وهذا لا ينقص من قدره؛ بل هو عالم جليل و حافظ كبير.

هكذا نتعامل مع علمائنا وهكذا نتعامل مع أخطائهم.

فنقول لابن كثير: الصواب مع ابن الصلاح؛ لأن الكلام موجود في كتاب الترمذي "العلل الصغير".

¹ - (ص 758)

الحسن عند الترمذي له معنيان

يقال لنا الآن: ماذا تفعلون بكلام الترمذي؟ ألا يكون الترمذي قد ناقض نفسه؟
نقول: لا؛ الترمذي يعلم ما يقول؛ لكن الحسن عند الترمذي على معنيين؛ هو يطلق كلمة الحسن
لمعنيين؛

فإذا قال الترمذي: حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه؛ فلا يريد الحسن الذي فسره في
قوله (أن لا يكون في إسناده من يُتَّهم بالكذب، ولا يكون حديثاً شاذاً، ويروى من غير وجه
نحو ذلك)؛ فهذا الحسن غير الحسن الذي قال فيه: (حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه).
فإنه لما قال: (حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه)؛ أراد الحسن لذاته، وأما الشروط
التي وضعها للحسن لغيره، فهكذا ينتهي الإشكال؛ فلا يوجد تناقض.

ثالثاً: تعريف آخر للحديث الحسن :

قال ابن كثير: (قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: وقال بعض المتأخرين: الحديث الذي فيه
ضعف قريبٌ محتملٌ، هو الحديث الحسنُ ويصلحُ العملُ به).

قال العلماء: قوله: (من المتأخرين)؛ هو ابن الجوزي⁽¹⁾.

قولهم: (الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل)؛ لكن هذا الضعف القريب المحتمل كم قدره؟ لا نستطيع
أن نضبطة بشيء؛ هذه المشكلة في هذا التعريف؛ فاعترضوا عليه بأنه ليس مضبوطاً بضابط يتميز به
القدر المحتمل من غيره؛ فلا يصلح أن يكون تعريفاً.

اعتراض ابن الصلاح وابن كثير على تعريفات الحسن المتقدمة

¹- قال ابن الجوزي في كتابه "الموضوعات" (35/1): (القسم الرابع: ما فيه ضعف قريب مُحتمل وَهَذَا هُوَ الْحَسَنُ وَيُصْلِحُ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ
وَالْعَمَلُ بِهِ).

وعزاه الزركشي في "النكت" (310/1) أيضاً لابن دحية

قال ابن كثير: **(ثم قال الشيخ: وكل هذا مُسْتَبْهَمٌ)**
أي قال ابن الصلاح: وكل هذا مستبهمٌ غير واضح؛ فإنه لم يفسر معنى الحديث الحسن بشكل واضح.
قال: **(لا يشفي الغليل)**

الغليل حرارة العطش؛ يعني: لا يروي المتعطش للفهم.
قال: **(وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصلُ الحسن عن الصحيح)**.
يعني حتى الصحيح يدخل في تعريف الخطابي ويدخل في تعريف الترمذي أيضاً.

تعريف ابن الصلاح للحسن:

قال ابن الصلاح: **(وقد أمعنتُ النَّظْرَ في ذلك والبحث)**
يعني أكثر ابن الصلاح البحث والنظر في تعريف الحسن ليصل إلى نتيجة في النهاية؛ أي اجتهد ليخرج بشيء.

قال: **(فَتَنَقَّحَ لي وَأَتَضَّحَ)**
يعني حَلَّصَ لي واتضح في النهاية:
قال: **(أن الحديث الحسن قسمان:)**

هذه هي النتيجة التي وصل إليها: أن الحسن عند المحدثين قسمان؛ حسن لذاته، وحسن لغيره.

معنى الصحيح لذاته والصحيح لغيره والحسن لذاته والحسن لغيره

قبل أن ندخل في كلام المؤلف دعونا نفهم هذه النقطة:
لو جاءك إسناد - وهذا الذي كنا قد شرحناه في البيقونية أصلاً - وفي الإسناد راو واحد عدل ولكنه قد خفَّ ضبطه عن صاحب الصحيح؛ وليس خف لدرجة أن يصير ضعيفاً؛ بل هو ما بين الضعيف والصحيح؛ فيقال في الحديث حديث حسن؛ لأن فيه راوياً قد خف ضبطه قليلاً؛ هذا الذي يسمى بالحسن لذاته؛ يعني بالنظر إليه بذاته بغض النظر عن بقية الأسانيد الأخرى والأحاديث الأخرى؛ فقط ننظر إلى حديث واحد من طريق واحد؛ فنقول فيه هو حديث حسن؛ لأن فيه راوياً قد خف

ضبطه سواء كان راوياً واحداً أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة؛ ليس مهماً؛ المهم هو إسناد واحد فقط؛ هذا ما يسمى بالحسن لذاته.

وهذا النوع من الحسن إذا وجد له ما يدعمه من أسانيد أخرى أو شواهد بمتون بنفس المعنى؛ فإنه يرتقي إلى الصحيح لغيره.

إذن الصحيح لغيره هو أصلاً حسن لذاته لكن وجدنا له شواهد ومتابعات فَرَّقْتُهُ إلى الصحيح لغيره؛
فصار عندي:

- صحيح لذاته،

- وصحيح لغيره،

- وحسن لذاته؛

يفترض أن تكون هذه الثلاثة مفهومة الآن؛

الصحيح لذاته عرفناه وقد تقدم معنا.

الحسن لذاته: فيه راوٍ قد خف ضبطه وقد تقدم تعريفه.

وهذا الحسن لذاته إذا وجدنا له ما يدعمه ويقويه من رواية راوٍ آخر مثلاً قد روى نفس الرواية التي رواها الذي فيه ضعف خفيف، أو وجدنا إسناداً آخر عن صحابي ثانٍ لكن بنفس معنى المتن؛ فيتقوى به فيرتقي الحسن لذاته إلى الصحيح لغيره.

ماذا يعني الصحيح لغيره؟

يعني هو في ذاته حسن، لكن لما جاءت طريق أخرى؛ صار صحيحاً لكن بهذه الطريق الثانية؛ فهو صحيح لكن ليس لنفسه؛ بل لأجل الإسناد الثاني الذي دعمه؛ فصار صحيحاً؛ فهذا معنى الصحيح لغيره، فعندما يقال لك: هذا الحديث صحيح لغيره؛ فمعناه أنه أصلاً حسن لذاته ولكن جاء ما يقويه فارتقى به إلى الصحيح لغيره.

أمّا الحسن لغيره؛ فهو الحديث الضعيف أصلاً لكن ضعفه خفيف وليس شديداً؛ يعني كأن يكون في الإسناد راوٍ ضعيف لكن ليس كذاباً ولا متروكاً ولم يُقل فيه مثلاً: ليس بشيء أو واهٍ أو مثل هذه الألفاظ الضخمة في التضعيف؛ فضعفه خفيف وليس ضعفاً شديداً؛ يقال فيه: ضعيف، يقال فيه: سيء الحفظ، يقال فيه: يهّم، يقال فيه: لين الحديث؛ مثل هذه الألفاظ التي تدل على أن الضعف خفيف؛ ضعف في حفظه خفيف وليس شديداً؛ هذا الحديث يسمى ضعيفاً، فإذا جاء ما يقويه؛

إسناد آخر أيضاً فيه ضعيف مثله ضعفاً خفيفاً، لكن معنى الحديث واحد في الإسنادين؛ أي أن الإسنادين جاء بمعنى واحد في متنها؛ فالحديث الأول والحديث الثاني بنفس المعنى، والحديث الأول جاء بإسناد فيه راوٍ ضعيف، والحديث الثاني جاء بإسناد فيه راوٍ آخر ضعيف؛ فيتقوى هذا بهذا؛ ويرتقيان إلى الحسن لغيره؛ هذا هو الحسن لغيره.

فإذن شرط التقوية: أن يكون الحديثان بنفس المعنى؛ فعندئذ يتقوى أحد الحديثين بالآخر، أما إذا اختلفا في المعنى؛ فلا؛ إذن هذا الضابط مهم جداً.

موضوع التقوية الذي نتحدث عنه سواء كان في الحديث الصحيح أو الحسن؛ كله يدور حول أن يكون المتن بنفس المعنى.

مثلاً حديث: "لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ"

فلو جاء حديث آخر: لا صلاة لمن أحدث حتى يتوضأ؛ فيكون المعنى واحداً؛ هذا جاء بإسناد ضعيف ضعفاً خفيفاً وهذا جاء بإسناد ضعيف ضعفاً خفيفاً؛ فيتقوى هذا بهذا ويرتقي إلى الحسن لغيره.

هذا هو الفرق بين الصحيح لذاته والصحيح لغيره والحسن لذاته والحسن لغيره؛ أرجو أن يكون الأمر واضحاً.

نرجع إلى كلام ابن الصلاح؛ ماذا يريد؟

قال ابن الصلاح: **(وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث، فتنح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان)؛**

يريد ابن الصلاح أن يقول: لا يمكن أن تأتي بتعريف يجمع لك قسمي الحسن؛ الحسن لذاته والحسن لغيره، فنفرق بينهما حتى نستطيع أن نعرفهما.

فقال: **(أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجالاً إسناده من مستورٍ لم تتحقق أهليته)**

ماذا يريد بالمستور هنا؟

● المستور عند أهل الحديث: هو الذي عرفت عدالته الظاهرة ولم تعلم عدالته الباطنة.

● والعدالة الظاهرة؛ هي ما يُعرف من حاله الظاهر؛ كأن يذهب ويأتي من المسجد.

• أما العدالة الباطنة؛ فهي التي تعرف من خلال المخالطة والمعاشرة.

فمن عُرِفَتْ عدالته الظاهرة ولم تعرف عدالته الباطنة؛ فيسمى مستوراً عند أهل العلم .
لكن المؤلف هنا لا يريد هذا المعنى؛ بل يريد أنه من حيث العدالة عدل؛ لكن لم تتحقق أهليته من ناحية الضبط؛ فلم تثبت له أهليّة لقبول الرواية عنه.

من هو الذي يصلح أن يتقوى حديثه؟

وقد ذكر ابن حجر في "النكت"⁽¹⁾ تعليقاً على كلمة المستور هذه ويبيّن؛ فقال: (وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصوراً على رواية المستور؛ بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالغلط والخطأ، وحديث المختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عَنَعَنَ، وما في إسناده انقطاع خفيف، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن)

لأنه فهم من كلمة المستور ما هو معروف عند علماء الحديث، ثم يبيّن أنه يكون حسناً أيضاً إذا كان الرواي ضعيفاً بسبب سوء الحفظ، والموصوف بالغلط والخطأ، وحديث المختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عَنَعَنَ، وما في إسناده انقطاع خفيف؛ فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الأخرى التي ذكرت مع الحديث.

يعني هذه التي ذكرها كلها تصلح أن تتقوى إلى أن يصير حديثها حسناً لغيره.

قال: (غير أنه ليس مُغفلاً كثير الخطأ)

هنا يريد أن يقول: نعم هو ضعيف في ضبطه؛ لكنه ليس ضعفاً شديداً؛ لأن الضعف الشديد لا يصلح أن يتقوى.

قال: (ولا هو متهاً بالكذب)

أيضاً من الضعف الشديد الاتهام بالكذب .

¹ - (378/1)

قال: **(ويكون متن الحديث قد روي مثله أو نحوه من وجه آخر)**

قوله: **(متن الحديث)** روي مثله؛ أي بنفس اللفظ،

وقوله: **(أو نحوه)**؛ يعني بنفس المعنى؛ وإن اختلف اللفظ.

قال: **(من وجه آخر)**؛ يعني بإسناد آخر؛ إما عن نفس الصحابي أو عن صحابي آخر؛ فإذا كان عن

نفس الصحابي فتكون متابعه، وأما إذا كان عن صحابي آخر فيكون شاهداً؛ وسيأتي إن شاء الله

التفصيل في هذا.

قال: **(فيخرج بذلك عن كونه شاذاً أو منكراً)**

لماذا خرج عن كونه شاذاً أو منكراً؟

لأن راويه لم يتقرّد به؛ بل قد وُجد ما يدعمه ويقويه من رواية آخر.

قال ابن كثير: **(ثم قال: وكلام الترمذي على هذا القسم يُتنزل)**

أي: على الحسن لغيره وهذه أوصاف الحسن لغيره.

قال ابن كثير: **(قلت: لا يمكن تنزيه لما ذكرناه عنه. والله أعلم).**

هذا انتقاد ابن كثير طبعاً؛ لأن ابن كثير لم يسلم أصلاً بوجود الكلام للترمذي رحمه الله؛ وقد بينا أنه

مخطئ في هذا الكلام.

قال ابن كثير: **(قال: القسم الثاني)**

وهو الحسن لذاته .

قال: **(أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة)**

يعني أنهم عدول .

قال: **(ولم يبلغ درجة رجال الصحيح في الحفظ والإتقان)**

يعني فيه شيء من الضعف؛ لكنه لم يصل إلى درجة أن يترك حديثه ولا يحتج به.

قال: **(ولا يُعدّ ما ينفرد به منكرًا، ولا يكون المتن شاذاً ولا معللاً)**

هذا هو الحسن لذاته .

وأفضل من هذا التعريف؛ قالوا: **(هو ما اتصل بإسناده بنقل العدل الذي خفّ ضبطه عن المقبول إلى**

متناه ولا يكون شاذاً ولا معللاً).

وقد تقدم معنا هذا التعريف وتفسيره
ففرقنا في التعريف بينه وبين الصحيح لذاته بفرقين:

● الأول: قولنا: الذي خف ضبطه ولم نقل عن الضابط؛ لكن ما نسبة خفة الضبط هذه؟
خفة ضبط يسيرة بحيث أنه يحتاج به.
أيضاً خفة الضبط هذه قد يُعترضُ عليها؛ فيقال: هذا التعريف أيضاً ليس منضبطاً؛ فما درجة
خفة الضبط هذه؟

لكن لا علينا؛ الآن المهم أن نفهم والحمد لله، فإن نأتي بتعريف دقيق مائة بالمائة؛ هذا صعب جداً
حقيقة؛ لكن افهمها هكذا؛ خف ضبطه؛ يعني أنه لم يصل إلى درجة أن لا يُحتج به، ولا هو أيضاً قد
تم ضبطه بحيث يكون كصاحب الحديث الصحيح.

● الفرق الثاني بين تعريف الحسن والصحيح؛ قولنا: عن المقبول

لماذا قلنا: عن المقبول ولم نقل: عن الثقة؟

لأنه لا يشترط في الحسن أن يكون راوٍ واحد فقط فيه قد خف ضبطه؛ بل لو كان فيه راوٍ واحد
خف ضبطه يكون حسناً، ولو كان فيه اثنان أو ثلاثة أو أربعة؛ كذلك نفس الشيء سيكون حسناً
لا فرق بالنسبة للعدد؛ بما أن واحداً من رواه فقط قد خف ضبطه؛ إذن يحكم عليه بالحسن؛ وكذلك
أكثر من واحد يحكم عليه أيضاً بالحسن، فقلنا: عن المقبول؛ ليشمل الثقة والصدوق.

قال: **(وعلى هذا يُنزلُ كلام الخطابي. قال: والذي ذكرناه يجمع بين كلاميهما)**

يعني كلام الخطابي في تعريف الحسن لذاته، وكلام الترمذي في تعريف الحسن لغيره، وإذا فصلنا
بينهما؛ خرجنا بما ذكرنا من معنى.